

المالكي: سياسيون يمارسون ضغطاً على القضاة

طالباني يدعو إلى احترام القضاء وصون حقوق الإنسان

بغداد / المدى



جانب من لقاء طالباني مع المالكي.. (موقع الرئاسة)

جريمة كبرى". وجاءت تصريحات المالكي في ظل احتدام الخلافات السياسية على إقرار قانون العفو العام، حيث دعا الأمين العام لتيار الشعب علي الصجري، أول من أمس الخميس، مناسبات عدة القضاء بالخضوع للسلطة التنفيذية والعمل بشكل متسيب مع القضاة التي تخص الأطراف المعارضة للحكومة، حيث انتقدت في 10 أيلول للحكم بالإعدام الذي صدر ضد نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، معتبرة إياه "مسيباً ومتوقفاً"، فيما دعت الشركاء بالعملية السياسية إلى اتخاذ مواقف متناسبة وحجم المحنة".

بالالتزام بتنفيذ النظام الداخلي وقانون نقابة المحامين، لافتاً إلى أن "مجلس الوزراء وافق على إعادة تأهيل بنائة النقابة حتى تلتقي بها". وأضاف المالكي أن الحكومة "ستضع مبلغاً قليلاً من إيداع صندوق التقاعد في نقابة المحامين"، مؤكداً أنه "من دون مساعدة المحامي المنصف العادل والقاضي العادل الشجاع القوي لا يمكن للعراق أن يتقدم". وحذر المالكي من "فقدان الاستقرار في العملية السياسية وأساسيات بناء الدولة في حال تسييس القضاء"، معتبراً أن "إطلاق سراح سجين تحفظ عليه القضاء

في أجهزة الدولة التنفيذية أو السياسية أو التشريعية"، متهما بعض السياسيين بـ"الضغط على القضاة". وأضاف المالكي أن "القاضي لا يستطيع أن يمارس عمله مع وجود تلك الضغوطات"، مشيراً إلى أن "قضاءنا مستقل وعادل ولكن فيه شدة على السلطة التنفيذية". واعتبر المالكي أن "السلطة التنفيذية ضعيفة من دون وجود القضاء"، لافتاً إلى أن "الحكومة وقفت إلى جانب نقابة المحامين، وستقف معها كونها إرثاً ضخماً تاريخياً معتز به". وأكد المالكي أنه تم "توجيه أجهزة الدولة

وأضاف طالباني أن "هذا لن يتم إلا من خلال اعتماد الدستور منطلقاً لبناء دولة عصرية حضارية ناضج الجميع من أجل وضع أسسها وبناء أعمدها"، داعياً في الوقت ذاته إلى "البدء بالخطوات العملية لوضع خطوط عريضة من شأنها أن تجد حلولاً مقبولة للمسائل الخلافية بين أطراف العملية السياسية". من جانبه قال المالكي خلال كلمة ألقاها في الاحتفالية المركزية بمناسبة الذكرى السنوية 79 لتأسيس نقابة المحامين، إن "القاضي يكون ضعيفاً ما لم يكن إلى جنبه ثقة الدولة وثقة نقابة المحامين وثقة جميع الشرفاء لإسلاك المتجاوزين

من مصلحتنا نحن الصحفيين أن يتزايد الإقبال على الصحف للقراءة أو حتى لمجرد الفرجة. والقرار الذي اتخذته مجلس النواب منذ أيام بتفعيل قرار سابق لرئاسته بتخصيص مبلغ 731 مليوناً و 250 ألف دينار شهرياً لشراء الصحف والمجلات وبعض الخدمات الأخرى، يبدو قراراً في صالحنا لأنه سيزيد من عدد قرائنا بعدة مئات. هذه الحصبة تستند إلى واقع أن أعضاء البرلمان عددهم 225، ونفترض أن واحداً في الأقل من مساعديهم وحراسهم -وما أكثرهم- ستحتاج له فرصة الإطلاع على صحف سيده النائب وإن واحداً في الأقل أيضاً من أفراد عائلة النائب ستتوفر له الفرصة ذاتها، أي أن صحفنا سيُقبل عليها من الآن فصاعداً نحو ألف قارئ جديد يومياً. هل الصورة وريدة إلى هذا الحد؟

أبدأ ليست كذلك. فنوابنا نعرفهم جيداً.. لدينا تجربة معهم صارت غنية الآن. أغلبهم لا يقرأ الصحف ولا المجلات ولا الكتب. ونصف الذين يقرأون إنما يقرأون كتب الأدعية والتنجيم، وربما أيضاً صحيفة واحدة تصله مجاناً، هي صحيفة حزبه. ومن تجاربنا مع نوابنا فإن كثيراً منهم يتشارك مع مساعديه وحراسه وسواقه في روايتهم ومخصصاتهم (أخبرني وزير سابق انه حدث في العديد من المرات أن دعا نواباً إلى غداء أو عشاء في بيته، فرجاه بعضهم أن يبعث إليهم بسيارات منه وأن يعيدهم إلى بيوتهم في المنطقة الخضراء بسيارة متهمة).

لنعد إلى المبلغ المخصص للصحف والمجلات والخدمات الأخرى (غير واضح ما تكون هذه الخدمات). إذا قسمنا المبلغ على عدد النواب تكون حصة النائب مليونين و 250 ألف دينار شهرياً، أي 75 ألف دينار في اليوم الواحد. ماذا يعني هذا الرقم صحفياً؟ انه يعني شراء نحو 200 صحيفة في اليوم، فسعر النسخة الواحدة من الصحف يتراوح بين 250 ألفاً و 500 ألف، أو 500 صحيفة و 50 مجلة في الأقل.

أشك كثيراً في وجود عشرة من النواب الـ 225 يقرأ أو يتصفح الواحد منهم أكثر من خمس صحف في اليوم وأكثر من مجلتين في الأسبوع.

إن ماذا يعني تخصيص مليونين و 250 ألف دينار شهرياً لكل نائب زيادة على راتبه الشهري البالغ نحو 10 ملايين دينار وعلى نفقات المساعدين والحراس والسواق والمخصصات الأخرى التي تزيد عن 30 مليون دينار شهرياً؟

ماذا يعني هذا غير الفساد؟ نعم إن الفساد الفاقع الفاضح الذي يضرب أم المؤسسات في دولتنا. وهذا ما يفسر لماذا دولتنا غارقة حتى هامتها بالفساد وإشارة على خروجها من هذه "الوحلة". لماذا تلوم الحكومة وموظفيها على فسادهم ما دام البرلمان يُشترع للفساد ويُشرعنه؟

بغداد / أمانة ستار

عقدت في الأول من أمس الخميس المحكمة الجنائية جلستها الثانية في الدعوى المرفوعة ضد نائب رئيس الجمهورية السابق طارق الهاشمي وسكرتيره احمد قحطان. وأبلغت مصادر مطلعة من داخل قاعة المحكمة "المدى" إن القاضي يبلغ حمدي

بعد الاستماع إلى الشهود

الجنائية تؤجل جلسة الهاشمي إلى الخميس المقبل

بغداد / أمانة ستار

قرر تأجيل الجلسة إلى الخميس المقبل. وقال الشاهد الأول وأحد المتهمين في القضية رعد حمود سلوم: "أن أحد أفراد حماية الهاشمي طلب منه عمل دائرة كهربائية لأجل إعداد سيارة مفخخة كونه خريج علوم الفيزياء وهي التي تم ضبطها في قضاء المدائن وكانت السبب وراء كشف الجرائم المنسوبة للهاشمي وحمايته، ناكرا أقواله التي أدلى بها أمام اللجنة التساعية

ورعايته بالهاشمي". وبين الشاهد الثاني المتهم مروان مخيبر "أنه اتفق مع المتهم أحمد حامد والمنسوب إلى حماية الهاشمي على إعداد تلك السيارة بعد أن طلبها منهم احمد شوقي والأخير يعمل رائداً في حماية الفوج، وأوضح مخيبر في أقواله كيفية شراء السيارة نوع كيا 11 راكب وتحدث عن مكالمات هاتفية بينه وبين احمد قحطان

وأحمد شوقي بهذا الشأن، في حين تناقضت أقوال الشاهد أرشد حامد زغير أثناء الجلسة عن تلك التي أدلى بها أمام اللجنة التساعية ونكر ارتباطه بالجيش الإسلامي. من جانبه بين رئيس هيئة الدفاع عن الهاشمي مؤيد العزي لـ "المدى"، "بأن هذه القضية المرقمة (1430 هـ 1) في القانون العراقي تعد من الأعمال التحضيرية أي

لم يلتق المرجعيات الدينية وزير الدفاع الإيراني في زيارة غير رسمية للنجف

بغداد / المدى

الأول (2012) العتبة المقدسة للإمامين العسكريين في مدينة سامراء شمال العاصمة بغداد، كما التقى رئيس الجمهورية جلال طالباني. وتأتي زيارة وحيدى بعد يوم واحد من إعلان الحكومة العراقية عن السماح لطائرة شحن إيرانية بالتوجه إلى سوريا بعد تفقيشها في مطار بغداد الدولي، والتأكد من عدم نقلها أسلحة إلى دمشق. وقال رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة النجف لؤي الياسري في حديث لـ "السومرية نيوز"، إن وزير الدفاع الإيراني احمد وحيدى وصل، ظهر أمس، إلى النجف في زيارة خاصة، لافتاً إلى أنها تهدف إلى زيارة العتبات المقدسة. وأضاف الياسري أن "زيارة وحيدى لا تتضمن أي نشاطات سياسية أو لقاءات رسمية". وفي السياق نفسه، أكد مصدر مقرب من المرجعية الدينية في النجف في حديث لـ "السومرية نيوز"، إن وزير الدفاع الإيراني لن يلتقي مراجع الدين في المحافظة. وأكد المصدر أن "زيارة وحيدى زار العراق الاربعاء الماضي والتقى عددا من القادة والمسؤولين العراقيين لبحث العلاقات الثنائية والتعاون الأمني المشترك وأخر تطورات المنطقة أبرزها الأزمة السورية.

بغداد / المدى

General Political Daily
Issued by : Al - Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

طبع بمطابع مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

نائب شاعر يريد تقرير قصيدته خلاف حول اعتماد "مقصورة الجواهري" نشيداً وطنياً

بغداد / محمد صباح

اختلفت آراء الكتل السياسية في مجلس النواب عند القراءة الأولى لمشروع قانون النشيد الوطني، ففي حين أراد بعضهم الإبقاء على النشيد الحالي برغم عدم معرفته انه ليس عراقياً لكنه اصبر على أنها لشاعر عراقي، رأى البعض الآخر أن من الضروري تأجيل البت في الموضوع إلى وقت لاحق.

نواب آخرون توقعوا أن هذا القانون سيكون موضع نزاع داخل المجلس في جلسة إقراره لاسيما أن أغلب أعضائه لديهم الرغبة في الإبقاء على النشيد الحالي (موطني)، مرجحين ان يأخذ الخلاف وقتاً طويلاً من أجل التوافق عليه.

وطالب أحد النواب الشعراء اعتماد قصيدته هو كنشيد وطني بديلاً عن النشيد الحالي ما أثار تحفظ لجنة الثقافة كونها لم تناقش قصيدته داخل اللجنة في وقت سابق. وكان المجلس قد صوت يوم الخميس 12 تموز الماضي 2012 من حيث المبدأ على استمرار قراءة مقترح قانون النشيد الوطني، الاقدم من لجنة الثقافة والإعلام بعد الانتهاء من القراءة الأولى له والذي يهدف إلى استكمال رموز السيادة العراقية والتعبير عن عظمة الوطن وحضارته وتاريخه واحترام لرموزه الثقافية، بحسب القانون.

يقول رئيس لجنة الثقافة البرلمانية علي الشلاه لـ "المدى"، "ان البعض من أعضاء المجلس لم يكونوا على معرفة بأن

النائب خليل زيدان على الرغم من أنها جميلة جداً". وجمعت القائمة العراقية، أكثر من خمسين توقيعاً لرفض النشيد الوطني الجديد والإبقاء على النشيد الحالي، من أجل إدراج قصيدة احد أعضائها ضمن الأناشيد المرشحة للتصويت.

ويين عضو مجلس النواب عن القائمة النواب وتمت الموافقة على هذا الطلب زيدان وهو أحد نواب القائمة العراقية جمع توقيع أكثر من خمسين نائباً من أجل إدراج قصيدته ضمن ثلاث قصائد أخرى تعرضها للمناقشة داخل مجلس النواب وتمت الموافقة على هذا الطلب من قبل هيئة رئاسة البرلمان".

ويخص مقترح قانون النشيد الوطني الذي قدمته لجنة الثقافة والإعلام البرلمانية يوم 2012/7/12 على اختيار ثلاثة نصوص شعرية لتكون نشيداً وطنياً ورسمياً للبلاد وهي قصيدة للجواهري وأخرى للسياح وأخرى لمهدي البصير، ويتضمن النشيد بيتاً باللغة الكردية ويختتم بعبارة "عاش العراق" باللغات الأربع "العربية، والكردية، والتركمانية، والسريانية" علماً ان المادة (12) من الدستور العراقي تنص.. اولاً: ينظم بقانون، علم العراق وشعاره ونشيدته الوطني بما يرمز إلى مكونات الشعب العراقي.

ويذكر أن أنشودة (موطني) هي للشاعر الفلسطيني إبراهيم طوقان وألحان الموسيقار اللبناني محمد فليفل، وتم اعتمادها كنشيد للعراق من قبل القوات الأميركية عام 2003.

باللغة الكردية بأنه "أمر مخالف للدستور، لأنه "قانون" وبحسب الدستور القانون يكتب باللغة العربية". وأوضح الأعرجي أن "هذا القانون سيكون موضع نزاع وخلاف في داخل مجلس النواب لاسيما أن أغلب أعضاء مجلس النواب لديهم الرغبة في الإبقاء على نشيد "موطني".

إلى ذلك بين النائب عن القائمة العراقية مطنر السامرائي أن "من المفروض تأسيس دولة مؤسسات قبل إقرار قانون النشيد الوطني يقتنع به العربي والكردى والتركماني والمسيحي". ويرى أن "التصويت على النشيد الوطني في هذا الوقت بالذات أمر غير صحيح". وتساءل السامرائي "لماذا لا نقبل قصيدة

داخل مجلس النواب أرادوا إدخال قصائد تخصهم". لافتة إلى أن القانون يحتاج إلى توافقات سياسية لكن مجلس النواب صوت على القانون من حيث المبدأ". من جهته، أشار النائب عن التحالف الكردستاني حما خليل، إلى أن تحالفه يريد "بيتاً شعرياً واحداً يكتب باللغة الكردية في آخر القصيدة التي سوف يصوت عليها مجلس النواب لتكون نشيداً وطنياً ورسمياً للعراق"، منوهاً أن من الضروري تواجد اللغات الأخرى في النشيد الجديد".

أما النائب عن التحالف الوطني قاسم الاعرجي فقد أعلن لـ "المدى"، أن تحالفه ينظر إلى طلب التحالف الكردستاني بكتابة البيت الأخير من النشيد الوطني



مجلس النواب.. (أرشيف)



رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

رئيس التحرير التنفيذي
عدنان حسين

نائب رئيس التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

بغداد، شارع أبو نواس
- محلة 102 - زقاق 13
بناية 141
هاتف: 7178809، 7177980

كرديستان، أبريل، شارع برايتي
دمشق، شارع كرجية حداد
ص.ب: 8277 أو 7366
هاتف: 2222770 - 2222771

فاكس: 2222289
بيروت، الحمرا، شارع ليون
بناية منصور، الطابق الأول
تليفاكس: 702616، 702617

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كركستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة
المدى للإعلام والثقافة والفنون